لكنه خاصة مالعاس الى الحيوان واما العدد الاخراج في حواب ما هو فانه يخرج الفصول مطلقا
فربما كان واحدا او عددا ويخرج الخواص اصنافا مطلقا سواء كانت خواصا للانواع او الاجناس فكان
فكان اسناد اخراج الفصول والخواص الى العدد الاخراج اول واما اخراج العرض العام وفصل سناده
الى الاول اولى واما اسناد الباقي رعاية لانه راجع الخاصة المشاركة اياه في العرضية في سلك الاخراج
بعدد واحد قال لانها لاتقال في حواب ما هو اقول اما العرض العام فلانها تقال في حواب ما هو لانه
ليس تمام ماهية لما هو عرض عام له ولا في حواب اي شيء هو لانها ليست مقولة لما هو عرض عام له واما
الفصل والخاصة فلانها قالان في حواب ما هو لانها تمام ماهية لما كانا فصلا او خاصة له ولا تقالان
في حواب اي شيء هو لانهما مميزان فالفصل تقال في حواب اي شيء هو في جوهره والخاصة في حواب
اي شيء هو في عرضه واما النوع والجنس فتقالان في حواب ما هو اما النوع فلانه تمام الماهية من
الافراد المختلفة بالعدد واما الجنس فلانه تمام الماهية المشتركة بين الافراد المختلفة بالعدد وبهذا
تحاصل هذه المعاني قال بل لفظ الكلي انصافان المعمول محاكرس بمعنى عنه اقول وذلك لان مفهوم
الكلي هو مفهوم المعمول محاكرس بعينه الا ان لفظ الكلي يدل عليه اجمالا ولفظ المعمول محاكرس يدل عليه
بتفصيل لانقال مفهوم الكلي صالح لان يقال بالفرض على محاكرس ومفهوم المعمول محاكرس ما كان معمولا
محاكرس بالفعل فلا معنى عنه لان دلالة المعمول بالفعل على الصالح لان يقال على محاكرس بالالزام ودلالة
الالزام ليست معتبرة في اللغات لانا نقول لم نرد بالمعمول محاكرس في تعريف الكلي الا
الصالح لان يقال على محاكرس اذ لو اردنا المعمول بالفعل لخرج عن تعريف الكليات معمولات كلها
ليس لها افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن ما لها لا تكون متعلقة بالفعل بل بالصلاحية فتكون
المعمول محاكرس بمعنى الكلي فمغني عنه قال فالمخصص بالنوع الخارجي نحو ذلك اقول فان
قلت ما موسوال عن الخمسة ولا خمسة الا للموجودات الخارجة فلازم التخصيص بالنوع الخارجي
قطعا قلت ما موسوال عن الماهية وهي اعم من ان تكون موجودة في الخارج اولا وكيف تجوز التخصيص
بالنوع الخارجي مع وجود انصاف الكلي الخمسة فان المعدومات التي توجد شيء من افراده الى ما لا نهاية

ما بينها كالجسم المطلق لا يخرج في جواب الجوهر قطعا ولو اخرج عنه لم يصر الكلي في الاقسام الخمسة ولا
يجوز ان يقال المعمر في الكلي ان يكون موجودا في الخارج ولو في فرد واحد لان ما سبق من مفهوم
الكلي سواء كان الموجود والمعدوم الممكن والممتنع وسيأتي سلم الكلي بحسب الوجود في الخارج الا منه
الاقسام ثم المقصود الاصلي معرفة احوال الموجود اذ كل معدوم في موضوع احوال المعدومات
الان قواعد الفن شاملة لجميع المفهومات سواء كانت موجودة او معدومة ممكنة او ممتنعة والمقصود الاصلي
من الفن ان يحصل في معرفة احوال الموجودات وقد يحصل في معرفة المفهومات الاعتبارية
بسبب احوالها فان هذه المعرفة تحاج اليها في معرفة احوال الموجودات الخمسة وله لك يحصل لولا
الاعتبارات لبطلت الحكمة قال ومن نوع اخر اقول بيد ان قولنا غير صحيح لان كون الجزء تمام المركس قابلا متقدما اول ارسطو
الماهية ومن نوع اخر كاف في كونه جنسا فانه اذا كان الجزء مركبا من الماهية ومن نوع اخر وكان تمام
المركس بسيطا كان حسا ئر اجزائها واذا كان الجزء مركبا من الماهية ومن نوعين اخرين الا نواع الاخر
وكان تمام المركس مركبا من الماهية ومن النوعين الاخرين او الانواع الاخر كان اصنافا مركبة وان
كان تمام المركس بسيطا ومن احد النوعين او الانواع الاخر كان صنفا بسيطا فالمعتبر في مطلق الجنس ان يكون
تمام المركس من الماهية ومن نوع اخر سواء كان تمام المركس بالفعل كما في كل ما شارك الماهية في الجنس
او لا وسطلع على حقيقة هذا المعنى قولا او لا يكون بعضا فان الحزء لا يكون تمام المركس من الماهية ومن نوع
من الانواع اصلا قال اي جزء مركس لا يكون جزءا مشتركا حارجا عنه تغيير لقوله الجزء المركس الذي لا يكون
وراءه جزء مركس منهما قال وبيد ان الكلام قد وقع في السن اقول يعني قوله وهي ما لا تقال واما نفس تمام
المركس عما وكره اولا فما لا بد منه قطعا قال لانه معمول محاد واحد وما لا بد منه كون الجزء المشترك
معمولا محاد واحد اما موجبة الظاهر واما بحسب الجميع فالجزء الجميع لا يكون معمولا ومحمولا على
شيء اصلا على ما قال وتحمل علة المفهومات الكلية هو معمول عليه لا معمول فيه وكيف لا وحمل ما نفسه
لا يصور قطعا اذ للحمل الذي هو النسبة ان يكون بين امرين متغايرين وحمل ما عرفه
اجماعا مسموع انصافا واما قولك هذا زيد فلا بد فيه من تاويل لان هذا اشارة الى الشخص المعين فلا يراد

Copyright © King Saud University